دور جامعة الدول العربية في ظل الأوضاع الدولية الجديدة

م.م.عادل خليل حماد
كلية الشريعة والقانون/ الجامعة الإسلامية

المقدمة

لعبت المنظمات الإقليمية دورا فعالا ومؤثرا في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية في تمترس الدول التي تجمعها علاقات مشتركة تاريخية أو اقتصادية أو سياسية لتأمين اكبر قدر ممكن من المصالح الوطنية فالتزاحم الدولي المحتدم سياسيا واقتصاديا وحتى عسكريا لم يدع مجال لأية دولة في العمل المنفرد فالعصر يرجح كفة التكتلات الإقليمية في ظل الصراع بين القوتين العظيمتين الشرقية والغربية وقد حاولت الدول النامية الحفاظ على مواردها بل ووجودها في اختيار طريق ثالث بعد انبثاق مجموعة دول عدم الانحياز في مؤتمر باندونغ عام 1955 إلا أن دورها وتأثيرها في العلاقات الدولية هامشيا بفعل توزع ولاءات دولها بين الشرق والغرب، ومن خلال هذه الأوضاع لابد من دراسة وتحليل دور الجامعة العربية وتقييم أدائها الذي اتسم بالسلبية والتعثر مقارنة مع التشكيلات الدولية الأخرى والتي أصبح لكياناتها وزنا دوليا وساهمت تلك التشكيلات الإقليمية في تضييق الخلافات بين دولها ووضعتها على طريق التوحد والعمل المشترك والذي ارتقى بدولها لمستوى الوحدة وقوة التأثير في العلاقات الدولية كما في مجموعة الاتحاد الأوربي أو اتحاد دول أمريكا اللاتينية والتقدم المضطرد الذي حققته منظمة الوحدة الأفريقية والذي سترتقي الأخيرة بدولها نحو خطوة متقدمة بتحقيق الولايات المتحدة الأفريقية .

إذن فلابد بعد مرور نصف قرن على بداية العمل العربي المشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية كتنظيم إقليمي له من عناصر القوة ما يفوق أي تنظيم آخر فقد اتفق العرب على إنشائها للسير بهم نحو غدٍ أفضل وتوحيد قواهم الاقتصادية والعسكرية عسى أن يكون لهم دور فعال في العلاقات الدولية وإعادة مكانتهم المرموقة بين الحضارات والمساهمة في تدوير عجلة التقدم الحضاري والإنساني لكونها تمتلك مؤهلات وعناصر قوة اقتصادية وبشرية وموقع جغرافي ستراتيجي وضعه العالم الجيوبولتيكي (هالفورد ما كندر) في منطقة السويداء في العالم ويشكل محور أساسي في ستراتيجيات الدول الكبرى تلك العناصر مؤهلة للارتقاء بقوة أي تنظيم إقليمي في حين اتسم عمل الجامعة العربية بالانكفاء بل ساهمت الجامعة العربية في ظروف سياسية وتاريخية من عمرها على تعميق الجرح العربي وزيادة تشرذم دولها وسنحاول جاهدين تلمس وتحديد العوامل التي ساهمت في تعثرها وتسليط الأضواء عليها بدراسة تحليلية مقترنة بالوقائع التاريخية التي شهدها الوطن العربي في انكفاء

دورها وهي المؤسسة العربية الوحيدة التي ابتدأت عملها مع انبثاقها في 22 آذار 1945 بسبعة أعضاء مؤسسين وهي الآن تضم ثلاثة وعشرين عضوا مع بداية عام 2009م وسنحاول تحديد المعضلات التي حالت دون تجسيد الطموح العربي المشترك، وحقيقة أن المجتمع العربي آنيا يواجه تحدين كبيرين أولها التحدي الحضاري بكل جوانبه والذي أصبح متأخراً عنه بعقود من السنين في الوقت الذي دخل العالم أبواب القرن الحادي والعشرون (عصر الأتمتة والريبوتات).

المبحث الأول
أوضاع المجتمع العربي أبان انبثاق جامعة الدول العربية

مع نهاية الأربعينات شهد العالم متغيرات جوهرية أدت إلى انبثاق عصر جديد في العلاقات الدولية بفعل عاملين أساسيين أولهما انبثاق منظمة الأمم المتحدة كمنظمة دولية دعت إلى حفظ السلم والأمن الدوليين بنبذ الحروب والدعوة إلى إقامة عصر جديد يسوده السلم والأمن وتنظيم العلاقات الدولية بما يحقق ذلك والدعوة إلى التعايش السلمي داعية الدول الاستعمارية لرفع الهيمنة عن الدول الخاضعة لها وتطبيق حق تقرير المصير. وثانيهما تنامي الشعور الوطني لمواجهة الاستعمار في كافة أنحاء العالم والسعي لنيل الاستقلال والسيادة طبقا لميثاق الأمم المتحدة في احترام إرادة الشعوب في تقرير مصيرها وقد اتخذت أساليب عدة لمواجهة الهيئة الاستعمارية منها سياسية وسلمية بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة وأحيانا بالمقاومة المسلحة وطبقا لذلك فقد حققت دول كثيرة استقلالها وكان من ضمنها دول الوطن العربي والتي ساهمت الجمعيات الثقافية والأحزاب على مختلف إيديولوجياتها وأساليبها في تحقيق الاستقلال وقد افرز هذا الواقع نشوء دول عربية متباينة الأنظمة شكلت الخطوط العريضة والأساسية التي قامت على أثرها جامعة الدول العربية ويمكن تلخيص أربعة تيارات كانت سائدة وفاعلة في المجتمع العربي والتي ألقت بظلالها على صيرورة ميثاق الجامعة في آذار 1945م:

الأول: التيارات ذات النزعة الليبرالية والمعجبة بالنزعات الدستورية وحرية التنظيمات السياسية والاجتماعية ضمن أحزاب سياسية تمارس نشاطها داخل البرلمانات الوطنية كحزب الوفد المصري وأحزاب النهضة والوطن والكتلة الوطنية في سوريا وأحزاب الوطني والاستقلال

وحزب الاتحاد الدستوري في العراق وحركة المؤتمر الوطني السوداني وحزب الشعب الجزائري .

الثاني: التيارات الدينية كجمعية الشباب المسلمين في العراق وفلسطين وسوريا وجماعة الإخوان المسلمين في مصر ومنظمة الكتائب الماروني اللبناني ومنظمة النجادة في لبنان .

الثالث: التيارات الإقليمية التي أنكرت الانتماء القومي وأقرت بوجود أمم متعددة في الوطن العربي كل منها لها سماتها الحضارية والتاريخية كحركة (مصر الفتاة) في مصر التي أسسها أحمد حسين ورفعت شعار (مصر فوق الجميع) ودعت إلى أنشاء ميليشيات فرعونية[1].

والحزب القومي السوري الذي أسسه أنطوان سعادة معتبراً (أن الأمة السورية حقيقة دموية سلالية وحقيقة نفسية وإنها راقية بمزاجها وان الأجناس يقعوا ضمن سلالتين راقية والأخرى منحطة[2].

الرابع: التيارات الأممية الداعية إلى الفكر الاشتراكي على غرار النموذج السوفياتي كجماعة الأهالي في العراق 1931 والحزب الشيوعي العراقي 1934 والحزب الشيوعي السوري 1924 والحزب الشيوعي اللبناني 1924.

وقد تركت هذه التيارات السياسية بصماتها واضحة على المجتمع العربي سواء بالمواقف الفكرية أو السلوك الاجتماعي وتحديد سبل العمل السياسي وآلياته وتباينت الآراء حول شكل هذا التنظيم وأهدافه مع الأخذ بنظر الاعتبار الضغوط السياسية الخارجية التي لا تسمح بشكل أو بأخر بتهديد مصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية عن طريق قيام صيغ ستؤدي بالنهاية إلى التعارض معها وكذلك من الأهمية بمكان بعدم تهديد الوجود الصهيوني الذي دأبت بريطانيا بشكل علني وسري لإعلان قيام دولة عبرية طبقا لوعد بلفور في 2 تشرين الثاني 1917 والذي رقي إلى مصاف معاهدة تسعى بريطانيا إلى تحقيقه من خلال ترتيب الأوضاع سياسياً ضمن خارطة جديدة بحيث تكون قيام هذه الدولة العبرية ممكنة ولذلك كانت القضية الفلسطينية إحدى أهم المؤثرات التي ساهمت في إيجاد تجمع عربي لمواجهة التحدي وكانت المناقشات المطروحة آنذاك ضمن تيارين رئيسين هما:

1. الدعوة إلى قيام دول متعددة قائمة بذاتها لان الدول الصغيرة تضمن مصالح شعوبها وتساعد على إمكانية تنمية القدرات الوطنية أكثر من الدول الكبيرة وان ما هو شائع (القوة

بالاتحاد والوحدة) يجب ان لا يؤخذ على علاته لان المثل المذكور لا يوحد المتوحدين فالأولى به ان ينطبق على اصغر عدد وأضيق مجال (وان الاتحاد يكون قوة داخل كل دولة ولكن لا يكون خارجها فالعمل يعمق النتائج المجدية كلما اختصر مجاله وضاق[3]. وقد مجد هذا الرأي أصحاب الآراء الداعية إلى تقسيم الوطن العربي إلى أمم متعددة على أسس سلالية أو عرقية كما في مصر الفرعونية ولبنان الفينيقية والأمة السورية المتميزة.

2. دعاة بناء الدولة القومية وبناء تنظيمي قومي بقواعد واليات عمل تؤدي في النهاية إلى قيام الدولة الواحدة متجاهلين دعوة المعارضين لهذا المبدأ وقد أستند دعاة التوحيد في نقدهم لمعارضيهم الداعين إلى الاستقلالية على أسس إقليمية على ما يأتي:
   1. عدم التمييز بين المناطق الجغرافية والامتداد التاريخي الذي يتعدى الحدود الجغرافية.
   2. عدم التمييز بين الوراثة الطبيعية والوراثة الاجتماعية وان استمرار التقدم الفكري والحضاري مرده الوراثة الاجتماعية.
   3. لا يميز دعاة معارضي الاتحاد أو الوحدة إلى ان هناك فرق بين الأمة والدولة أو الفرق بين الامتداد الحضاري وتغير الهياكل السياسية.
   4. تجاهل تأثير الطبيعة في سير التاريخ ونشوء الأمم.
   5. دور اللغة في حياة الأمم ونشأة الدول[4].

أن هذه الخريطة السياسية الغير متجانسة هي التي زخر بها المجتمع العربي وكانت محددة ضمن اتجاهين لا ثالث لهما. وكان ولادة الجامعة العربية من رحم هذه المعاناة فقامت على أسس واهنة لم ترتقي بالشعور العربي الذي يدعو إلى وحدة الأمة . وقد ساهمت الضغوط الخارجية الدولية مع نشوء أنظمة إقليمية على بلورة موقف رسمي عربي لترسيخ التعددية الجغرافية طبقا لاتفاقية سايكس بيكو ومعاهدة سان ريمو وتهيأة المناخ الملائم لتحقيق هدفين بإجراء واحد أولهما عدم قيام قوة عربية تتقاطع مع المصالح الغربية وسيؤدي ذلك إلى إمكانية قيام كيان صهيوني ثانيا فكانت الدعوة إلى بقيام تنظيم إقليمي محدد الأهداف والسبل بعد الخيبة التي أصابت العرب جراء الوعود البريطانية لقيام دولة عربية فكانت ولادة قيصرية لنشوء جامعة عربية وبالحد الأدنى .

المبحث الثاني
دور الدبلوماسية البريطانية في أنشاء جامعة الدول العربية

النفوذ البريطاني على أوضاع الوطن العربي كان واضحاً ومؤثراً منذ نهاية الحرب العالمية الأولى فقد ساهمت بريطانيا في إزاحة السيطرة العثمانية ومهدت الطريق لترتيب أوضاع المنطقة العربية بالتحالف مع فرنسا لتقسيم المغانم وتجزئة الوطن العربي طبقا لاتفاقية سايكس بيكو عام 1916 لما له من موقع إستراتيجي دولي فهو يضم أهم المعابر الدولية ابتداء من مضيق جبل طارق مرورا بقناة السويس وحتى مضيق هرمز إضافة إلى ان اكتشاف النفط أكسب المنطقة أهمية ستراتيجية مضافة فهو عصب الطاقة العالمية ولذلك عمدت بريطانيا بشكل مميز على ترتيب الأوضاع العربية طبقا لهدفين أساسين أولها حفظ هذه المصالح على المدى البعيد سواء بإقامة قواعد عسكرية أو إقامة نظم سياسية موالية وثانيها سعيها لفصل المشرق العربي عن المغرب العربي بإقامة دولة عبرية وكان بداية التحرك البريطاني لتطبق هذه الإستراتيجية مطلع عام 1921 عندما قام وزير المستعمرات البريطاني اللورد تشرشل بزيارة إلى القاهرة والقدس وقد طبق تلك الإستراتيجية فعليا منذ عام 1941 عندما أصبح رئيسا للوزراء وأيد وبقوة مقترح قدمه فيروزخان حاكم الهند بإنشاء لجنة وزارية تضم وزراء الخارجية والمستعمرات وشؤون الهند ووزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط في تنفيذ إنشاء اتحاد عربي ثم يليه كخطوة ثانية قيام دولة يهودية في فلسطين أو جزء منها[5] فكان الإيماء إلى الدول العربية آنذاك بتحقيق ذلك على أساس (أجعلوا جامعتكم في دائرة التنسيق والتعاون وفق ميثاق يتسم بالمرونة والاختيار فذلك أدعى إلى الاتفاق والوفاق)[6]. ولو راجعنا الميثاق ابتداء من ديباجته ومواده الأولى والثانية لنرى بان النصائح البريطانية لها بصمات واضحة ويبدو أن نصيحة المرونة كان يقصد بها إمكانية توسيعه ليشمل دول أخرى غير عربية وهو شأن المنظمات الإقليمية وقد بادرت مصر لاقتناص هذه الفكرة ضمن دعوة رئيس وزرائها إلى تحويل ذلك إلى بروتوكول عرف فيما بعد (بروتوكول الإسكندرية) في تشرين أول عام 1944. وهو القاعدة الأساسية لميثاق جامعة الدول العربية وكانت بريطانيا وحسب مذكرات دبلوماسيها ان يدار الموقف من قبل السعودية التي وعدت سابقا بان يكون لعبد العزيز آل سعود الدور القيادي وتخشى من مصر كدولة كبيرة ولها

تجارب برلمانية وخبرة سياسية من الاستحواذ على القرار في نهاية الأمر ، ومما لاشك فيه أن ذلك يبين مدى قدرة الدبلوماسية البريطانية تحديد ملامح المستقبل العربي وترتيب الأوضاع السياسية لخدمة ستراتيجتها مع وفائها للحركة الصهيونية لإقامة دولة لهم بعد التهجير القسري للفلسطينيين وتكون إمارة شرق الأردن (الذي سمي فيمل بعد المملكة الأردنية) هي الملاذ البديل.

المبحث الثالث
تأسيس جامعة الدول العربية

بعد مشاورات بين أنظمة الدول العربية والتي تحمل كل منها رؤى سياسية مختلفة متباينة دعى رئيس وزراء مصر (محمود فهمي النقراشي) الأنظمة العربية لحضور اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام للتوصل إلى اتفاق حول بناء تجمع عربي يرعى المصالح العربية داخلياً وخارجياً وفعلا تم التوقيع على بروتوكول الإسكندرية في 1944/10/7 بتكليف لجنة فرعية سياسية للبت في مشروع للتعاون العربي وقد أقرت اللجنة المذكورة ميثاق جامعة الدول العربية ووقع عليه في 22/ آذار /1945 من قبل سبع دول عربية مؤسسة وهي (العراق – السعودية – لبنان – مصر – سوريا – شرق الأردن – اليمن).

لقد كانت بنود الميثاق هو الإقرار بالتعاون على الحد الأدنى من العمل العربي المشترك على أساس ما تبنته المادة الثانية (الغرض فيه توثيق الصلات بين الدول المشاركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها والنظر بصيغة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها كذلك يكون من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها ...)[7].

ومما تقدم فأن الصيغة أعلاه لا ترقى إلى صيغة اتحاد عربي كما ترك ذلك حسب اجتهاد وتصور كل دولة عربية وكذلك بما لا يتعارض مع دستورها.

أثيرت تساؤلات عديدة حول حجم التدخل البريطاني وتوصياته في اختيار وكتابة مواد الميثاق بحيث تكون قابلة للتفسيرات المختلفة كما لا تكون حصيلة هذا العمل تكوين تجمع يتعارض مع المصالح البريطانية والمحافظة على الوضع الجغرافي الذي قسم طبقاً

لاتفاقية سايكس بيكو. وتمسك الدول العربية آنذاك بالتقسيم كواقع حال لا يمكن تجاوزه معتمدة على تهميش دور المواطن العربي إزاء مصير أمته وتفاعله مع التحديات وقد أدى ذلك إلى ترسيخ أنظمة تسلطية بالياتها وممارساتها ووسائل دعايتها حملت على شيوع الخوف في الأوساط العربية حتى أصبحت السياسية من خصوصيات الأنظمة والنخب التي تقودها وأصبح المواطن العربي أقصى ما يطمح إليه تركه وشانه في غالب الأحيان وان يترك بحاله من قبل الدولة والحكومة لا ان ينافسها في السياسة والشؤون العامة)[8].

وعلى سبيل المثال لا الحصر فأن مصر دولة المقر والمؤسسة الرئيسية للميثاق وبعد نصف القرن فأن المواطن المصري ليس له تأثير على القرار السياسي لبلاده فقد أصدرت جماعة تنمية الديمقراطية في مصر العام 1997 جاء فيها ان 88% من الشعب المصري لا ينتمون إلى أحزاب وان 67% ليست لديهم اهتمامات سياسية وان 52% ممن لهم حق التصويت الانتخاب لا يشارك فيها سوى 20% فقط)[9]. والمعلوم أن مصر فيها أقدم الأحزاب السياسية ومرت بتجارب برلمانية عديدة في حين المواطن المصري يعيش في غربة عن قرارات بلده وكذلك شعوب الدول العربية الأخرى وهنا فان الشرعية الشعبية في المجتمع العربي عموماً مفقودة وقد عكس ذلك في فعالية وأداء الجامعة العربية وأصابها الشلل إذا كانت قراراتها انعكاس لقرارات سياسية لأنظمة قائمة.

كما أن غياب الوعي الجماعي إضافة إلى تدني مفاهيم المسؤولية الفردية والحق والواجب في العلاقة مع الدول القائمة وهي مظاهر تشير إلى خلل في شرعية أنظمة الدول العربية الحديثة[10] وقامت على أسس وصاية أبوية وقبلية.

المبحث الرابع
اصطلاح الشرق الأوسط وإقليمية الجامعة العربية

المنظمات الإقليمية تشكل ظاهرة اعتبارية في حياة الأمم لا تحكمها ظروف النشأة التاريخية وحسب بل هناك مؤثرات داخلية وخارجية تحدد صيرورتها في لحظة انبثاقها كالكائن الحي بدا محدد الوعي ولكنه يشرع في اكتساب وعيه وتوسيع مهارته وتطويره عندما يتفاعل مع الذات من خلال اقتحام معتزل الحياة والممارسة العملية وسط ظروف التأثر والتأثير وبالنتيجة سيؤول ذلك إلى احد الاحتمالين:

أ. **الاحتمال الأول:** أن تخفق في أدوراها وتستنفذ قدراتها على مواجهة المشاكل والبقاء فتنهار وتموت أو تصبح لا قيمة في وجودها وهو ما آلت إليه عصبة الأمم وحلف بغداد فكانت التحديات اكبر من إمكانياتها وقدراتها ولعدم ملائمة ظروف الإنبات التي وضعت فيه.

ب. **الاحتمال الثاني:** إمكانية قدرتها على مد جذورها بقدر أو بآخر في محيطها وتمتلك القدرة على المواجهة والتكليف وتستطيع الاستمرار والتطور واثبات الذات والتعايش مع الظروف الذي ولدت فيه مستندة على أسس موضوعية وواقعية ومستشعرة بالمخاطر المحيطة بها فيكون أدائها فعالاً ومؤثراً كما في منظمة المجموعة الأوربية وسوقها المشتركة.

إن هذا يقودنا إلى مقارنة ذلك الأداء والفعالية مع أداء الجامعة العربية لتبين النتائج المحصلة بما يخدم شعوبها وكان المؤمل ان تكون الجامعة العربية إطار للتوحيد والرقي ولم الشمل واحتواء المنازعات وهي المهمة التي فشلت في تحقيقها وان كان لمحاور الدول الكبرى . في تطبيق سياساتها الخاصة دور في تحجيم قدراتها وعمدت إلى عملية تطويع هذه المنظمات الضعيفة لكي لا تتقاطع مع مصالحها الدولية.

وقد برزت القضية الفلسطينية كمحور أساس للعمل العربي المشترك بعد تصميم الدول الكبرى وخاصة بريطانيا في دعم قيام الكيان الصهيوني الذي وضع العمل العربي في حرج وحال بينها وبين أمالها في التوحد، وكان من إفرازات هذا الصراع العربي – الدولي وفي ظل هيمنة غربية تفعيل مصطلح الشرق الأوسط وقد اعتبرته الدبلوماسية البريطانية (الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية من خلال احتوائها والسعي لإنشاء اتحاد يجمع دول الشرق الأوسط يقوم في نطاقه دولة عبرية[11]، وسيكون عاملاً فاعلاً في تفتيت أي جهد عربي للتوحيد ويشمل مصطلح الشرق الأوسط[12] دولاً مختلفة ذات سمات حضارية ولغوية وثقافية متباينة يراد منه أضعاف أي تنظيم عربي شامل[13]، وربط هذا التجمع الدولي في استراتيجيات دولية لمواجهة الأمن والدفاع الغربي وتامين إمدادات النفط وان يكون (لإسرائيل) دور فعال عن طريق دمج الاقتصاد العربي مع الاقتصاد الإسرائيلي فخرجت مواثيق اقتصادية دولية تدعو لتحقيق ذلك كما دعت إليه منظمة التجارة العالمية WTO ومشروع التكامل تحت عنوان الشراكة المتوسطية الأوربية والدعوة إلى إقامة منطقة تجارة حرة

لدول الشرق الأوسط يجعل من خلالها كلفة الانفصال في اقتصاديات الدول المشمولة به غالي الثمن)[14].

والمجال الحيوي لمصطلح الشرق الأوسط يضم في مرحلته الأولى المشرق العربي وتركيا وإيران ومن ثم ربط ذلك بدائرة أوسع كمرحلة ثانية في إطار (مشروع الشراكة المتوسطية الأوربية) ويكون الاقتصاد الصهيوني إحدى ركائزه الأساسية ذلك من خلال اندماج الفعاليات الإسرائيلية الاقتصادية والفنية والإعلامية وحتى الرياضية بالأنشطة العربية وقد تجسد ذلك بشكل واضح مقدار الضغوط الموجه لمنظمي دورة التنس الدولية للمحترفين في الدوحة إجبارهم على مشاركة اللاعبة الإسرائيلية (شاهاربير)[15] على الرغم من الاحتجاج الواسع النطاق الرافض لذلك.

المبحث الخامس
أداء الجامعة العربية وفعالية المجموعة الأوربية

يلاحظ الباحث لأداء المنظمات العالمية ان جامعة الدول العربية ومن خلال مواد ميثاقها إنما هي منظمة إقليمية وليست بالنوايا المكتوبة في بعض مواد الميثاق الداعية إلى تطوير العمل العربي نحو قاعدة واحدة فالمادة الثانية تؤكد ان أغراضها (توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها) كما أن المادة الرابعة تشير إلى (توثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية بقدر الإمكان... والنظر بصيغة عامة في شؤون البلاد...) كما ان المادة الثالثة فقرة ثانياً من بين نصوصها تشير إلى (إيجاد وسائل التعاون مع المؤسسات الدولية التي قد تنشا في المستقبل لضمان الأمن والسلام....) ولا يوجد ما يشير إلى ان الجامعة العربية منظمة قومية تصهر من خلالها الاختلافات القانونية على قاعدة واحدة فهي لذلك تحاكي المنظمات الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة بل ان من مواد ميثاقها وطريقة عملها والأهداف المرجوة منها لا ترقى إلى منظمة إقليمية موحده كما في المجموعة الأوربية بل هي في واقع الأمر اتحاد لتنسيق مواقف وتعاون طبقاً (لنظم كل دولة منها وأحوالها...)[16]. ومن أساس التنظيم الإقليمي يكون الرابط بين أعضائه اقتصادي أو عسكري أو ثقافي وواقعها الجغرافي يفرض عليها نوعية الأداء كما في منظمة جنوب شرقي أسيا (آسيان) أو منظمة المجموعة اللاتينية في حين تكون القاعدة الأساسية

في مجموعة الدول الفرانكوفونية الإفريقية ثقافية تجمعهم اللغة الفرنسية كما أن الجامعة العربية في حالة عجزها عن مواجهة المشاكل المطروحة عليها تلجأ إلى أنشاء منظمات متخصصة مما أدى إلى بيروقراطية أعمالها والمفروض أن تحسم من خلال مجلس الجامعة العربية بمواثيق موحدة فأصاب هيئاتها الترهل وتعدد صناعة القرار وبقيت متخلفة عن أداء المنظمات الإقليمية في العالم في حين نرى ان تنظيمات إقليمية قطعت أشواطا في التنسيق والعمل المشترك فالمجموعة الدول الأوربية التي ارتقت بالعمل الأوربي إلى مصاف التوحيد الاقتصادي والكمر كي وتوحيد العملة وحرية العمل والتنقل وحرية انتقال رؤوس الأموال والبنك الأوربي الموحد للاستثمار وبرزت بفعالية الصندوق الاجتماعي الأوربي لتحسين الإمكانيات البشرية والعلمية ناهيك عن التعاون العسكري لحماية مصالحها.

وقد حصدت أوربا ثمار وحدتها الإقليمية بفعل الإرادة القوية والمسؤولية الوطنية على الرغم من التباين اللغوي والثقافي بل والاثني وقد وضعوا خلافاتهم السابقة خلف ظهورهم مع العلم ان فرنسا وبريطانيا وألمانيا وايطاليا اندلعت بينهم حربين عالميتين طحنت ما يقارب خمسين مليون من البشر تجاوزا ذلك كله وخلقوا داخل أوربا روح المواطنة الأوربية فأصبح المواطن الأوربي بريطانيا أم فرنسيا ايطاليا أم يونانيا وغيرهم يشعرون بروح المواطنة الواحدة في حين أن ميثاق الجامعة العربية يسبق ميلاد المنظمة الأوربية بعشر سنوات[17].

وفشلت في إيجاد وعي عربي مسؤول وأصبح من المعتاد ان تتخذ القرارات ومنها المصيرية كما في (معاهدة الدفاع العربي المشترك عام 1950)[18] بقيت حبرا على ورق ثم طواها النسيان لتكون رقما في السجلات العتيقة للجامعة العربية.

المبحث السادس
الجامعة العربية في ظل النظام الدولي الجديد

شهد العقدين الماضين متغيرات دراماتيكية على الساحة الدولية جراء إعادة توزيع موازين القوة العالمية طبقاً لواقع جديد هو نظام القطب الواحد بعد تراجع وانتهاء الدور السوفياتي الذي تحول من قوة عظمى إلى مجموعة دول مجزاة تم احتوائها في إطار حلف الناتو الذي أصبحت قواعده على الحدود الروسية.

إن هذا الوضع الراهن الجديد تطلب من الولايات المتحدة ان تعيد تنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية وترتيب الأمور بما يضمن لها السيطرة أو التأثير على فعاليات المنظمات الإقليمية و يضمن لها ملأ الفراغ الذي تركه تهميش الدور الروسي وإيجاد حدود جديدة تقع في نطاق توسع المجال الحيوي الغربي عموماً فقد أعيدت جدولة مسارات عديدة اقتصادية وثقافية وعسكرية بل وحتى فنية تحت خيمة النظام الدولي الجديد وتكونت مسارات متداخلة ومتشابكة في سياق العولمة التي بشرَ بها النظام الدولي الجديد وضمن هذا السياق أصبحت حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع وتدفق التكنولوجيا متداخلة مع التصورات الإيديولوجية الديمقراطية وحقوق الإنسان وهنا برز وبشكل مميز مفهوم عسكرة العولمة[19]. واشتد الصراع الدولي ليتوسع مفهومه من عناصره الاقتصادية ليشمل الصراع الثقافي ولذلك فأن الاقتصاد الثقافي العالمي يجب ان يفهم كنظام معقد ومتداخل ولا يقع ضمن المصطلحات النمطية التقليدية، كالإنتاج والاستهلاك أو عجز أو رفاهية الميزان التجاري ولم يكتف بذلك بل ارتقى إلى مستوى الصراعات الحضارية وهو موجه بشكل أساس ضد العالم الإسلامي الذي يراد وضعه على نقيض الحضارة المتقدمة ويلصق به علامة (الإرهاب) وإزاء ما تقدم فان الجامعة العربية وقفت عاجزةً تماماً أمام هذا التيار الواسع والمتعدد الأشكال وغضت الطرف عن تأليب الرأي العالم الغربي ضد المسلمين حتى اشيع ان كل مصطلح إسلامي هو رديف الإرهاب وبالعكس فقد تصاعدت المضايقات العنصرية ضد الجاليات الإسلامية في الدول الغربية بشكل غير مسبوق في ظل النظام الدولي الجديد.

المبحث السابع
العضوية في جامعة الدول العربية

نص ميثاق جامعة الدول العربية أنها تتألف من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ولكل دولة عربية مستقلة الحق في ان تنظم إلى الجامعة فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلباً لذلك يودع لدول الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب[20]. وقد سعت بعض الدول الإفريقية للانضمام إلى الجامعة العربية فتقدمت جزر القمر عام 1997 بعد استقلالها بعامين لطلب العضوية كما تقدمت جيبوتي لنفس الغرض وقد تم خلال اجتماع مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية في أيلول 1977 قبول طلب جيبوتي في حين اجل طلب جزر القمر نتيجة لمعارضة المندوب السوري الذي ذكر الأعضاء المجتمعين بان ميثاق الجامعة يقتضي بان تكون اللغة العربية لغة رسمية للأعضاء وقد أثارت المادة الأولى من الميثاق جدلاً دستوريا يتعلق بكيفية التوفيق بين أمرين (الحق في الانضمام من جهة وصلاحيات المجلس في القبول أو الرفض من جهة أخرى) ومما لاشك فيه ان الحل الذي يتخذ لمعالجة هذه المشكلة هو الذي يحدد طبيعة المنظمة والدور الذي تستطيع ان تؤديه[21].

ومن المعلوم أن المادة الأولى وضعت للتوفيق بين مشروعين لبناني جعل قبول الأعضاء رهن بإدارة المجلس والأخر عراقي جعل القبول رهن إرادة الدولة التي تكتفي بتصريح مودع لدى الأمانة العامة، وهو في حقيقة الأمر خطوة نحو الوراء لأنه أكد إقليمية الجامعة وليست قوميتها كما في قبول الصومال عام 1974 في حين لغتها تكتب بالأحرف اللاتينية وهو في حقيقة الأمر رضوخ لاعتبارات سياسية لا تقيم وزناً لأي مبرر قومي وهو الحد الأدنى لمطلب العروبة كما انه انحراف خطير عن الخط المقبول والمعقول الذي اتبعه مجلس الجامعة منذ البداية في حين ان الدساتير العربية تنص جميعها على اللغة العربية كلغة قومية رسمية للدول مع أمكانية استخدام لغة أخرى مساعدة طبقاً لظروف الدولة[22]. وفي الحقيقة طلب الانتماء للعضوية من قبل دول تعتبر مشاعرها وليست لغتها عربية إنما جاء بفعل تصرف سياسي للحكام مدفوعين بعوامل اقتصادية أو تحريض من قبل دول أخرى لتأكيد سمتها الإقليمية وليست القومية.

المبحث الثامن
دور الجامعة العربية في حل المنازعات العربية

لابد للباحث من الرجوع إلى أصل ميثاق الجامعة العربية لكي يتلمس طبيعة المواد المثبتة والإجراءات المتبعة في حالة قيام نزاعات عربية عربية أو عربية أجنبية كاحتلال أراضي احد أعضائها وهناك ملاحظات يمكن شرحها في تصور الجامعة عن حل المنازعات والتي لم يتضمنها الميثاق ومنها:

1. لم يتضمن ميثاق جامعة الدول العربية أي إلزام بأولوية عرض المنازعات العربية على مجلس الجامعة قبل نقلها إلى ساحة الأمم المتحدة وتدويل مشاكلهم في حين أكد ميثاق منظم الدول الأمريكية وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الأولوية في عرض المنازعات الإقليمية قبل تدويلها وان هذا الإلزام يعطي للمنظمة ولأعضائها قوة سياسية ومعنوية[23].
2. لم تحاول جامعة الدول العربية الاستفادة من تجارب المنظمات الأخرى ودورها في حل المنازعات بين أعضائها وأصبحت حبيسة مواد جامدة لا تسهم في إضفاء عنصر الارتباط بين أعضائها مما افقدها المصداقية في حلحلة المشاكل العربية التي يعج بها الوطن العربي فعلى سبيل المثال أن ميثاق منظمة الدول الأمريكية تكامل بعد ثمانية مؤتمرات أمريكية انبثق عنها هيكل عام للتعاون الإقليمي, أي ان المنظمات الإقليمية الناجحة في الأداء والتأثير والتوسع نتيجة بناءها على قاعدة اقتصادية وعلمية لترتقي إلى وحدة العمل السياسي في حين ان بناء جامعة الدول العربية أنشأ بشكل معكوس من قرار النخبة الذي أنشأها في حين لم تستطع أيجاد بنية تحتية اقتصادية كركيزة للعمل العربي الموحد وانصب عملها على اتخاذ القرارات دون التفعيل.
3. الميثاق العربي تأثر بميثاق عصبة الأمم من أحكامه الذي أقتصر على (الوساطة والتحكيم السياسي في حل المنازعات)[24] وهي محاكاة فاشلة وغير موضوعية.

وحتى في حالة اتخاذ مجلس الجامعة قاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات لحل المشاكل العربية فالعضو غير ملزم بتطبيقه والتهرب من الإلزام بحجة معارضة ذلك لأنظمته الدستورية وهو ما تضمنته المادة سابعاً من الميثاق العربي وهي حلقة مفرغة لا يمكن أدراك قرارها لأنه مرتبط بمزاجية السلطة والظرف الداخلي أو الخارجي.

المبحث التاسع
موقع الأمين العام لجامعة الدول العربية

أن هناك ثلاث وثائق أساسية نهضت بتحديد مضمون وظيفة الأمين العام للجامعة من الناحية النظرية.

الأولى: ميثاق الجامعة الذي جعل تلك الوظيفة مضموناً إداريا صرفاً فالأمين العام بحسب نص الميثاق يعين موظفي الأمانة العامة ويدعو مجلس الجامعة للانعقاد.

الثانية: النظام الداخلي لمجلس الجامعة خلع على الأمين العام مجموعة اختصاصات ذات الصيغة السياسية كما جاء في المادة (12) تخوله رفع تقارير وبيانات إلى مجلس الجامعة.

الثالثة: النظام الداخلي للأمانة ذاتها والذي أعطى للامين العام صفة تمثيل الجامعة في إطار من الالتزام بأهدافها ومبادئها مع وجود تمسك البعض بان مسؤوليته شخصية عن كل ما يتخذه من مواقف. وقد أثبتت وقائع غزة الأخيرة ان تصرفات الأمين العام شخصية وانفراده في اتخاذ القرارات وهو يمثل بواقعه الحالي انعكاس لمواقف وزارة الخارجية المصرية ولا يمثل وجهة نظر أغلب الأعضاء بل ان الأمين العام (عمرو موسى) عرقل بشكل شخصي عقد مؤتمر قمة عربي لتداول أحداث غزة كما احدث تصرفه الشخصي في مؤتمر دافوس غضب الرأي العام العربي والرسمي بعدم مساندة رئيس الوزراء التركي (اردوغان) الذي احتج على تصريحات الرئيس (الإسرائيلي) وحمله مسؤولية أخلاقية وقانونية في حرب الإبادة التي شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة[25].

وكان الميثاق الأصلي للجامعة ينص على ان تعين الأمين العام يدخل ضمن اختصاصات مجلس الجامعة وجرى العمل بهذا التقليد طول الفترة السابقة لقرار مؤتمر عام 2000 الذي تضمن في صلب (المادة الثانية) النص الصريح ان تعيين الأمين العام للجامعة يندرج في إعداد اختصاصات مؤتمر القمة ومع ذلك ولعدم وجود نص في ميثاق يعتبر مؤتمر القمة احد أجهزة الجامعة قبل إقرار ملحق القمة لعام (2000م) فقد حدث ان عقد مؤتمر القمة[26] على تعيين شخص بعينه كما حدث في تعيين عمرو موسى أو تجدد له ولاية ثانية كتجديد ولاية محمود رياض وهنا فان الأمين العام يكتسب قوة معنوية مضافة على مجلس الجامعة سواء عقد على مستوى وزراء الخارجية أو المندوبين الدائمين ويشعر بإمكانية التواصل مع القادة العرب بشكل مباشر وهذا ما أدى إلى ان يكون الأمين العام ذو سلطة مطلقة مما تسبب في إثارة الرأي العام العربي الرسمي والشعبي ويتنافى هذا التصرف مع المهام الموكلة له في الميثاق علماً بان تجارب المنظمات الأخرى ومنها منظمة الوحدة

الإفريقية تحدد مهام أمينها العام بالإداري وليس سياسي كما ان الجماعة الأوربية ليس لديها أمين عام[27]. فاللجنة الأوربية هي جهاز تنفيذي جماعي يحضره (14) عضو منتخبين لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد وتنتخب من بينها رئيساً لها مع (5) نواب للرئيس لمدة سنتين. وهكذا تتداول مهام الجهاز التنفيذي بين كل أعضاء المجموعة الأوربية دون حكر لدولة على أخرى كما في مهام وظيفة الأمين العام لمجلس الجامعة العربية الذي أصبح وبالا على مكانة الجامعة العربية رسميا وشعبيا.

النتائج والمقترحات

الشعوب الحية لها القدرة على تخطي عثراتها ومواجهة الصعاب المحيطة بها من اجل تولد جديد ولا يحصل ذلك بين ليلة وضحاها فهو نتيجة إبراز القدرات الذاتية المؤهلة للانتقال بها إلى إثبات الذات والوجود بتعاظم هذه القدرات وهو تحدي حضاري مرتبط بحجم المعرفة المكتسبة ونوعها وهي القوة الفاعلة لاستثمار مواردها الطبيعية والبشرية وبناء صرح المؤسسات العلمية والتحري عن سبل الإبداع والتفوق فيها وهي قادرة عليها فهي وليدة حضارة امتدت لأكثر من خمسة آلاف سنة والعصر الذي نعيشه عصر التكتلات القوية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ولا يتحقق ذلك بالعمل المنفرد الا في ظل العمل الجماعي للدول وهنا فلابد من تحديد عوامل الفشل والإحباط الذي حال دون ذلك وفي ظل الوضع الراهن فانه متعلق بمسألتين أساسيتين:

أولهما: متعلق بالأنظمة العربية ذاتها التي تستوجب المصداقية وتوجيه ستراتيجية العمل المنفرد إلى العمل المشترك وتهيئة سبل ذلك سياسياً ودستورياً على أن يتم الفصل التام بين التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي مع اختلاف وجهات النظر السياسية لكي لا يتحول أي اختلاف إلى قطيعة تامة.

ثانيهما: المتعلقة بميثاق وهيكلية وأداء جامعة الدول العربية من خلال إجراء تعديلات جذريه فاعلة للارتقاء بها مع متطلبات العصر والعالم يدخل في القرن الحادي والعشرين على الأسس التالية:

1. انتخاب الأمين العام للجامعة بشكل دوري لأعضائها دون انفراد دولة بذاتها.

2. إعادة صياغة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومسؤوليات أمينها العام والنص على كونه مسؤولاً أدارياً أسوة بمنظمة الوحدة الإفريقية خوفاً من التفرد بالقرارات كما بينت الإحداث الماضية، ويصبح عامل من عوامل التجزئة بدل الوحدة .
3. المباشرة بإنشاء محكمة عدل عربية للبت في المنازعات العربية وإعادة صياغة القصور في المواد (5 ،7 ،12) من الميثاق والإزامية عرض المنازعات عليها دون تدويلها .
4. تشكيل مجلس آمن عربي لمواجهة الطوارئ بصلاحيات واسعة وفاعلة كما في مقررات مجلس الآمن الدولي .
5. مشاركة منظمات وهيئات المجتمع المدني العربي لمزيد من الشفافية والقيم الديمقراطية ليسند القرار الرسمي بدعم شعبي يضفي عليه الشرعية والإلزامية .
6. العزوف عن قاعدة الإجماع كما جاء في المادة السابعة والتي ساهمت بشكل رئيس في تعطيل العمل العربي المشترك والتزام قاعدة الأغلبية بالثلثين للأعضاء.
7. تطوير نظام الجزاءات في الميثاق وان لا يكتفي بعقوبة الفصل للعضو لكي لا تضطر الدول المعنية بالخلافات إلى تدويل قضاياها وتهميش دور الجامعة.
8. أعادة أطر المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية وتلافي الازدواجية في العمل والترهل الإداري ويكون تعيين موظفيها على أساس الاختصاص والخبرة.
9. إنشاء برلمان عربي ويكون ممثل واحد لكل مليون من السكان وتتخذ قراراته بالأغلبية وله الفعالية في تقييم أداء مجلس الجامعة العربية بين دوراته وله حق الرقابة الحسابية على موارد الجامعة وسبل صرفها .

جريدة الرؤية ١٥ شباط ٢٠٠٩
جامعة الدول العربية ..منظمة في سن الـ ٦٣ عاما
السبت، ٥ أبريل ٢٠٠٨

تاريخ التأسيس : ٢٢ مارس ١٩٤٥
المقر الرسمي : القاهرة - جمهورية مصر العربية
الدول المؤسسة : (٧) دول ، هي ؛ مصر ، السعودية ، اليمن ، لبنان ، والأردن والعراق وسورية .
عدد الدول الأعضاء حالياً (٢٠٠٨) : ٢٢ دولة
عدد الأمناء العامين منذ التأسيس : (٦) أمناء
أمناء جامعة الدول العربية مرتبين حسب سنة التعيين
* عبد الرحمن حسن عزام (مصر)
١٩٤٥—١٩٥٢
• محمد عبد الخالق حسونة (مصر)
١٩٥٢-١٩٧١
• محمود رياض(مصر)
١٩٧١-١٩٧٩
• الشاذلي القليبي (تونس)
١٩٩٠ – ١٩٩١
• أحمد عصمت عبد المجيد (مصر)
١٩٩١ – ٢٠٠١
• عمرو موسى (مصر)
٢٠٠١ – حتى الآن

22

kataeb.org
Lebanese Kataeb party official website

ميثاق جامعة الدول العربية

تألف الميثاق من عشرين مادة، تتعلق بأغراض الجامعة، وأجهزتها، والعلاقات فيما بين الدول الأعضاء وغير ذلك من الشؤون. ويتصف الميثاق بالشمولية والتنوع الواسع في تحديد مجالات العمل العربي المشترك، ويفتح الباب أمام الدول الراغبة فيما بينها، في تعاون أوثق، وروابط أقوى مما ينص عليه الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض. ويجوز تعديل الميثاق بموافقة ثلثي الدول الأعضاء، وذلك لجعل العلاقات فيما بين الدول الأعضاء أوثق وأمتن، ولإنشاء محكمة عدل عربية، ولتنظيم العلاقات بين الجامعة والمنظمات الدولية التي تسعى لصون السلم والأمن الدوليين .ويرفق الميثاق ويكمله وثيقتان رئيسيتان : معاهدة الدفاع العربي المشترك(إبريل 1950) وميثاق العمل الاقتصادي القومي (نوفمبر 1980).

ميثاق جامعة الدول العربية

مادة 1
تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق .
و لكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم الى الجامعة، فاذا رغبت فى الانضمام ، قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، و يعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

مادة 2
الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، و تنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها و صيانة لاستقلالها و سيادتها، و النظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية و مصالحها .
كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها و أحوالها فى الشئون الآتية :
(1)الشئون الاقتصادية و المالية، و يدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك، والعملة، وأمور الزراعة والصناعة .
(2)شئون المواصلات، و يدخل فى ذلك السكك الحديدية، و الطرق، و الطيران، و الملاحة، و البرق، و البريد .
(3)شئون الثقافة
(4)شئون الجنسية، و الجوازات، و التأشيرات، وتنفيذ الأحكام و تسليم المجرمين .
(5)الشئون الاجتماعية .
(6)الشئون الصحية .

مادة 3
يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ، و يكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

kataeb.org

٢٩

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ، و مراعاة تنفيذ ماتبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشؤون المشار اليها فى المادة السابقة،و فى غيرها
و يدخل فى مهمة المجلس كذلك، تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن و السلام، و لتنظيم العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية

مادة 4
تؤلف لكل من الشئون المبينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة. وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه، وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة .
ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى، ويحدد المجلس الأحوال التى يجوز فيها اشتراك اولئك الممثلين، وقواعد التمثيل .

مادة 5
لايجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً .
وفى هذه الحالة لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته .
ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها، للتوفيق بينهما .
وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

مادة 6
إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة، أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً .
ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لايدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية .
إذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس، فلممثل تلك الدولة فيه، أن يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة. وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة، حق لأى دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده

مادة 7
ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة فى الجامعة، ومايقرره المجلس بالاكثرية يكون ملزماً لمن يقبله .وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية .

مادة 8
تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة 9
لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق، وروابط أقوى، ممانص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض .
والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدتها، أو التى تعقدها فيما بعد، دولة من دول الجامعة مع أية دولة اخرى، لاتلزم ولاتقيد الأعضاء الآخرين .

مادة 10
تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية، ولمجلس الجامعة أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه .

akkateb.org

مادة 11
ينعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرتين فى العام، فى كل من شهرى مارس وسبتمبر، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة 12
يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين، وعدد كاف من الموظفين.ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثى دول الجامعة، الأمين العام، ويعين الأمين العام، بموافقة المجلس، الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة .
ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة وشئون الموظفين .
ويكون الأمين العام فى درجة سفير، والأمناء المساعدون فى درجة وزراء مفوضين، ويعين فى ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة .

مادة 13
يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة، ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية .
ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة فى النفقات، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء .

مادة 14
يتمتع أعضاء مجلس الجامعة، وأعضاء لجانها وموظفوها اللذين ينص عليهم فى النظام الداخلى، بالامتيازات والحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم .
وتكون مصونة حرمة المبانى التى تشغلها هيئات الجامعة .

مادة 15
ينعقد المجلس للمرة الأولىبدعوة من رئيس الحكومة المصرية، وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام. ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس فى كل انعقاد عادى .

مادة 16
فيما عدا الاحوال المنصوص عليها فى هذا الميثاق، يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة فى الشئون الآتية :
أ - شئون الموظفين .
ب - إقرار ميزانية الجامعة .
ج- وضع نظام داخلى لكل من المجلس ، واللجان،والأمانة العامة .
د- تقرير فض أدوار الاجتماع .

مادة17
تودع الدول المشتركة فى الجامعة، الأمانة العامة نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها

مادة 18
إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها، أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .
ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لاتقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة، وذلك بقرار يصدر بإجماع الدول عدا الدولة المشار اليها .

مادة 19
يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق .وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى

Akataeb.org

المستقبل لكفالة الأمن و السلام .
ولا يبت فى التعديل إلا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب. وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه، دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

مادة 20
يصدق على هذا الميثاق وملاحقه، وفقاً للنظم الأساسية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة، ويصبح الميثاق نافذ قِبَلَ من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من اربع دول .
حرر هذا الميثاق باللغة العربية فى القاهرة بتاريخ 8 ربيع الثانى سنة 1364هـ (22مارس سنة1945) من نسخة واحدة تحفظ فى الأمانة العامة .
وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة.

kataeb.org
Lebanese Kataeb party official website

هوامش البحث

[1] عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، بيروت، الجزء الثاني 1973 ص 27.

[2] أنطوان سعادة (نشوء الأمم) مطبعة النهضة دمشق، 1951 ص 182، ط2 .

[3] ساطع الحصري، الأعمال الكاملة، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1985 ص 25.

[4] أنطوان سعادة، تعاليم وشروح في العقيدة القومية الاجتماعية، سلسلة الأبحاث القومية، دمشق 1950، ص 66.

[5] وثائق الخارجية البريطانية ملف رقم 37045 وثقة 6190 /65/53 والتي نشرت في العدد (5) 1979 عن مركز دراسات الوحدة العربية القاهرة ص91.

[6] أحمد الشقيري، الجامعة الاتحادية، 1979 محاضرة ثقافية أقيمت في دمشق حول جامعة الدول العربية.

[7] المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية.

[8] خالد الحروب، اهتمام السياسيات العربية بقضايا المنطقة، شؤون غربية القاهرة ،2006 ، ص 78 .

[9] أشواق عباس، الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة، الأهرام للدراسات الإستراتيجية تشرين أول، 2006 ص30 .

[10] ماجد كيالي، رؤية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية حزيران 2008 ص 101 .

[11] وثائق وزارة الخارجية البريطانية ملف 27043 /65/53 .

[12] أول من استخدم هذا المصطلح الفريد ماهان وهو ضابط بحرب امريكي صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ عام 1902.

[13] احمد الشقيري، الجامعة العربية، مصدر سابق ص110 .

[14] عبد المنعم السيد علي، التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي، فضيلة المستقبل العربي العدد 214م آب/1996 بيروت .

[15] فرض الاتحاد الدولي لكرة المضرب غرامة مقدارها (300) ألف دولار وإجبار منظمي دورة دبي الدولية على مشاركة الإسرائيليين (اندي رام)، (شاهابير) في الدورة في شباط 2009 .

[16] مقتبس من نصوص المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية.

[17] أنشأت المجموعة الأوربية طبقاً لاتفاقية روما عام 1957 والموقع عليها تسع دول وهي (بريطانيا – المانيا – فرنسا – بلجيكا – ايطاليا – هولنده – لوكسمبورغ النرويج – الدنمارك).

[18] عقدت المعاهدة في الدورة الثانية عشر لمجلس الجامعة العربية في 13 نيسان 1950.

[19] د. مجدي حماد (جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل) مصدر سابق ص 445.

[20] المادة الأولى من نص الميثاق.

[21]احمد موسى، دراسات في القانون الدولي، المجلد الآني، إصدار الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة 1970 ص 64.

[22] المادة (3) من الدستور الموريتاني (اللغتان الرسميتان اللغة الفرنسية واللغة العربية . والمادة (7) من الدستور العراقي (اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية).

[23] حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بيروت 1984 ص 112.

[24] المادة (7) من الميثاق.

[25] راجع الملحق الخاص بشخصيات الأمناء المرفق مع ميثاق جامعة الدول العربية .

[26] D.w the law of international institutions London stevenonsand 4thed 1982 -163.

[27] المقترحات الواردة في كلمات الرؤساء العرب في افتتاحيات مؤتمرات القمة تدون كوثائق في حين تجاهل الأمين العام عمرو موسى مقترحات العقيد معمر القذافي حول الأمانة العامة في 30–31 /آذار/2009 وهي:

1. أن يكون الأمين العام ممثل للخارجية للاتحاد العربي ويكون بعده أمين عام آخر .
2. تناوب الدول العربية على تعيين الأمناء ولا يحتكر لدولة واحدة.

3. أن يكون هناك ممثل للدفاع عن الاتحاد العربي.

المصـادر

أولاً : الوثائق

أ. نص وثيقة ميثاق جامعة الدول العربية 22 /آذار/1945.

ب. وثائق الخارجية البريطانية ملف رقم 37045 وثيقة 6190 /53/60.

ج. وثائق اجتماعات القمة العربية الحادية والعشرين في الدوحة 30 /آذار /2009 م.

ثانيا: المصادر العربية ترتيب المؤلفين حسب الأبجدية

1. احمد الشقيري، الجماعة الاتحادية والجماعة الانفصالية، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1979.
2. أشواق عباس، الأزمة البنيوية للدول العربية المعاصرة، إصدار دار الأهرام القاهرة 2006 .
3. أنطوان سعادة تعاليم وشروح في العقيدة القومية الاجتماعية، إصدار الأيمان القومية، دمشق، 1950.
4. أنطوان سعادة، نشوء الأمم، مطبعة النهضة دمشق، 1951 .
5. بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية، إصدار مكتبة الانجلو المصرية القاهرة 1964.
6. جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي الطبعة الثانية إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983 .
7. خالد الحروب، اهتمام السياسيات العربية بقضايا المنطقة، القاهرة، 2006.
8. عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الجزء الثاني، 1973 .
9. ماجد كيالي، رؤية نقدية، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة 2006

10. مجدي حماد، الجامعة العربية مدخل إلى المستقبل، إصدار عالم المعرفة الكويت 2007.
11. مزاحم موسى، دراسات في القانون الدولي، المجلد الثاني، إصدار الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة 1970.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1. DW The Lawof internatlonal lnstitutlons London Stevons And sons 4thed 1982 . مترجم عنها المادة 155 – 163 من ميثاق المجموعة الأوربية في 1965/4/8

رابعاً: الدوريات

1. شؤون عربية فصلية تصدر عن وحدة المجلات في أمانة الدول العربية الأعداد 33، 34 ك 19831، 41 آذار، 1985 .
2. المستقبل العربي إصدار دراسات الوحدة العربية بيروت الإعداد 1979/5 ، 214 /1996 ، 325 /2008.

موقع الجامعة العربية على الانترنيت.